

بيان

صادر عن المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية

السبت، 7 كانون الأول 2019

المرصد العمالي الأردني يطالب الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور

شكلت الإجراءات الحكومية في إطار حزمة التحفيز الثالثة الخميس الماضي برفع مستويات الأجور للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين المدنيين والعسكريين استحقاقاً لهم، بعد تأخر طويل، أدى الى تراجع ملموس في مستوياتهم المعيشية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الزيادات الى احداث تحسينا على المستويات المعيشية لقطاع كبير من المواطنين، والمساهمة في تحفيز الاقتصاد الأردني بسبب تأثير هذه الزيادات على زيادة الطلب المحلي. وستؤدي هذه الزيادات الى تحسين المستويات المعيشية للعاملين والمتقاعدين في القطاع العام فقط، وهم يشكلون في أحسن الأحوال ثلث القوى العاملة والمتقاعدين في الأردن.

ولاستكمال هذا المسار، على الحكومة استخدام أدواتها المتاحة لرفع مستويات الأجور للعاملين في القطاع الخاص والذين يشكلون غالبية العاملين والمتقاعدين.

وفي هذا الإطار نطالب في المرصد العمالي الأردني الحكومة بزيادة الحد الأدنى للأجور بشكل ملموس، لأنها أصبحت ضرورة ملحة، اذ أنه متوقف منذ ثلاث سنوات تقريباً (33) شهراً، عند مستوى منخفض (220) ديناراً شهرياً، وهو لا يتلاءم مع مستويات غلاء المعيشة التي نشهدها، خاصة وأن معدلات ارتفاع الأسعار منذ آخر تعديل عليه قاربت (10%).

ويعد الحد الأدنى للأجور مؤشر اجتماعي تتحمل الحكومات مسؤولية تحديده لضمان الحدود الدنيا من الدخل الذي توفر حياة كريمة للعاملين وأسرهم، وفي غالبية دول العالم يتم ربطه بخط الفقر المطلق للأسر ومعدلات الاعالة في المجتمع، الى جانب ارتفاع مؤشرات تكاليف المعيشة.

والحد الأدنى للأجور يعطى عادة للأشخاص غير الماهرين عندما يدخلون سوق العمل لأول مرة، إلا أن قطاعات واسعة من منشآت الأعمال وأصحاب الأعمال يتعاملون معه باعتباره الأجر الطبيعي للعاملين، لذلك هنالك عشرات الآلاف من العاملين في الأردن رواتبهم لا تزيد عن الحد الأدنى للأجور.

ان من شأن رفع الحد الأدنى للأجور المساهمة في وضع حد لتنامي ظاهرة العاملين الفقراء، إذ أن أعدادهم أصبحت في تزايد مستمر، وتشير أرقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2018 الى أن ما يقارب 30 بالمائة من العاملين في الأردن رواتبهم تقل عن 300 دينار شهريا، ولدى الأردنيين 23 بالمائة. ليس هذا فحسب، فإن نسبة العاملين المسجلين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الذين تبلغ رواتبهم 500 دينارا فأقل، يبلغ 66 بالمائة، وبين الأردنيين 63 بالمائة، وهذا يعني أن غالبية الأسر في الأردن تعيش على دخل اقل من خط الفقر المطلق والذي يقدر بحوالي 500 دينار للأسرة المعيارية المكونة من خمسة أفراد.

ان من شأن رفع الحد الأدنى للأجور انه سيعمل على تحسين مستويات الأجور المتوسطة والمنخفضة بشكل عام في الأردن، وبالتالي سيؤدي الى تحسين مستويات المعيشة، وسيساهم في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تقليل ملموس في أعداد الفقراء، وسيساهم في تقليل التفاوت الاجتماعي.

كذلك فإن من شأن رفع الحد الأدنى للأجور المساهمة في تحفيز الاقتصاد الوطني للمزيد من النمو، إذ سيؤدي الى زيادة الطلب العام على استهلاك السلع والخدمات، ما سيساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق فإن مخاوف البعض في القطاع الخاص من أن رفع الحد الأدنى للأجور سيزيد الضغوط على القطاع الخاص الذي يعاني الكثير غير مبررة، ومبنية على فرضيات غير دقيقة، لأن الأجور في الأردن والحد الأدنى لها لا تشكل عبئا على منشآت الأعمال، الأعباء تأتي من مصادر أخرى، ليس للعاملين دور فيها، مثل ارتفاع أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج غير البشرية وضعف الإنتاجية وغيرها.

وهنا نؤكد في المرصد العمالي أن الغالبية الكبرى من القطاع الخاص لن يتضرر من رفع الحد الأدنى للأجور، لا بل أن غالبية القطاع الخاص سيستفيد على المدى المتوسط والبعيد من رفع مستويات الأجور بشكل عام، لمساهمته في زيادة الطلب العام على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة أرباحهم.